

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الرابطة الدولية لراهبات تقدمه العذراء مريم إلى الهيكل، وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030215 030215 14-65437 (A)



بيان

حينما نستعيد العشرين عاماً التي انقضت على منهاج عمل بيجين، فإن الرابطة الدولية لراهبات تقدمية العذراء مريم إلى الهيكل تُقرُّ بالإنجازات التي قامت بها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من أجل تحقيق إعلان بيجين. وإننا ندرك التحديات التي لا تزال قائمة على الرغم من الأنشطة الهامة التي اضطلع بها منذ عام ١٩٩٥ في مجالات منها مكافحة العنف ضد المرأة، وضعف تمثيل المرأة في الوظائف الرئيسية المتعلقة بصنع القرار وعلى وجه الخصوص، إنما ليس حصراً، في مضمار السياسة، والفصل المستمر بين الجنسين في التعليم وخاصة في العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا؛ وفي سوق العمل، والتمثيل المفرط للمرأة بوصفها مقدّمة للرعاية داخل الأسرة، وأوجه ضعف النساء والفتيات المتضرّرات من أوضاع الهجرة والاتجار والتزاع.

وفي العديد من البلدان يُنظر إلى النساء، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، على أنهن يمثلن وجه الفقر. وسعياً لعكس هذه التزعة، تحتاج النساء لأن يحصلن على موارد الإنتاج وسيطرن عليها مثل ملكية الأراضي والممتلكات فضلاً عن تعزيز مهارتهن العملية والتقنية. وباعتبارنا منظمة تشارك على نطاق واسع في مجال التعليم، فإننا نرى أن التعليم هو أمر إلزامي على جميع المستويات وفقاً لاهتمامات الفتيات واستعداداتهن مع إتاحة فرص متكافئة لهن في التعليم العالي والتقني.

إننا نشعر بالقلق إزاء عدم وجود برامج للقضاء على الفقر تكون موجهة بالتحديد إلى السكان الإناث. ويحدث الارتفاع في معدلات تشغيل النساء بسبب الضرورة الاقتصادية المتمثلة في نموذج الأسر المعيشية المزدوجة الدخل وكذلك بسبب البيئة الاجتماعية والثقافية للبلد. وترغب النساء في الحصول على وظيفة لأن ذلك يمكنهن من العيش مستقلة وإعالة أسرهن. وتتفاوت أجورهن وتكون عادة أقل من متوسط الأجور التي يتقاضاها الرجال. وينبغي مقارنة ثلاثة مبادئ في هذا الصدد، وهي: الأجر المتساوي للعمل المتساوي، والأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة، وفرص العمل المتساوية للجميع بغض النظر عن النوع الجنساني.

إننا نؤكد أهمية إقامة مجموعات تضامن بين النساء عن طريق البرامج الاقتصادية في الأحياء، والزراعة العائلية، والتعاونيات. ولقد كان للرابطة الدولية دور مؤثر في إنشاء حديقة للزراعة المائية في بيرو لمكافحة سوء التغذية، وتوفير فرص عمل، من خلال تعليم أفراد المجتمع كيفية زراعة المحاصيل الغذائية الخاصة بهم. وساعد أعضاء منظمنا الناس على تأمين حيازة حقوق الأراضي والوصول إلى المياه. وعملت المنظمة في زامبيا مع المجتمع المحلي على بناء سد

يدعم الاحتياجات الزراعية لقرية بأكملها. ولقد أظهرت برامجنا الخاصة بالتعليم وتمكين المرأة أن المرأة تساهم، بفضل التعليم واكتساب المهارات، في استدامة الاقتصادات وتماسك المجتمعات.

كما أننا نقرُّ الجهود التي تبذلها بعض الحكومات لإصلاح قانون العمل عبر تحقيق مبدأ المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء في العمل، والتدريب المهني، والترقية في الوظيفة، والأجور، وكذلك، في ظروف العمل. ويلزم إجراء تعديلات من أجل تعزيز مبدأ المساواة في المعاملة في العمل من خلال حظر نشر الإعلانات عن الوظائف التي تتضمن أي نوع من القيود فيما يتعلق بالعرق أو اللون أو اللغة أو النوع الجنساني أو العرق أو السن أو الدين أو الأفكار السياسية أو غيرها من الأفكار، أو الانتماء السياسي، أو النشاط النقابي، أو الانتماء إلى جنسية أو مجموعة عرقية، أو أي وضع آخر.

وقد يؤدي كل من حمل المراهقات، وضعف البنية التحتية، وقيود الممارسات الثقافية إلى إنهاء التعليم الرسمي في وقت مبكر ويساهم في تعرض المرأة لخطر الفقر. وهذا مجال يدعو إلى مزيد من التعاون بين إدارات التعليم والمهارات بما يضمن أن تستوعب مدارس ما بعد المرحلة الابتدائية الأمهات الشابات لتمكينهن من إكمال تعليمهن. والمنظمات غير الحكومية، مثل مركز تعليم المراهقين الحب والخدمة في دومينيكا، التي توفر الخدمات للشباب المعرضين للخطر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٢ عاماً، هو مثال جيد لردم الفجوة. ويمكن لبرامج التربية الجنسية الشاملة في المدارس والمهارات الحياتية أن تقطعا شوطاً طويلاً في بناء ثقة المرأة وقوتها.

إن الصحة العقلية والجسدية للمرأة هي أولوية يتعين إيلاؤها الاهتمام. ولقد كشفت دراسة عن الرعاية أثناء الحمل في أستراليا قامت بها منظمة أصوات الشابات الحقائق التالية، وهي أن حالات الحمل بين نساء الشعوب الأصلية اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٦ و ٢١ عاماً تبلغ ستة أضعاف حالات الحمل بين السكان من غير الشعوب الأصلية. وأوصت نساء الشعوب الأصلية الكيبرات في السن بتوفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لأطفال الشعوب الأصلية في سنوات الدراسة الابتدائية. كما أوصين بتوفير نظام للرعاية الصحية يكون مراعيًا للاعتبارات الثقافية ويحترم حاجتهن للخصوصية، فضلاً عن أنظمة دعم المجتمع. وهنا أيضاً يمكن للتعاون القوي بين الحكومات والمنظمات المجتمعية أن يؤدي دوراً استباقياً حيث أن لدى المنظمات المجتمعية القدرة على تدريب العاملين الصحيين المحليين وعلى الابتكار في مجال الممارسات العلاجية المجتمعية مما يوفر المعلومات الصحيحة.

لقد منحت اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق السياسية للمرأة المبرمة عام ١٩٥٤ حقوقاً متساوية للمرأة في التصويت وتقلد المناصب والوصول إلى الخدمات العامة. ونحن سعداء إذ نلاحظ أن هناك ٣٤ دولة تتراوح نسبة تمثيل المرأة في حكوماتها بين ٣٠ و ٦٠ في المائة. ولكن المرأة في الكثير من البلدان لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مناصب صنع القرار، وعلى الأخص في المجال السياسي، وذلك على الرغم من ارتفاع مستوى تحصيلهن العلمي. وهناك أدلة كثيرة على أن الحكومات المنتخبة، عندما يكون هناك تمثيل كبير للنساء فيها، فإنها تنزع إلى سنّ تشريعات مراعية للأطفال والأسرة ومفيدة اجتماعياً كما في حالة رواندا. لذا، فإننا نحث الحكومات على أن تلتزم بزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وفي المعترك السياسي.

وعلى الرغم من الصكوك العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والتشريعات الوطنية للحد من العنف ضد المرأة، فإن العنف العائلي ضد المرأة والانتهاكات الجنسية التي تتعرض لها في أماكن العمل والأماكن العامة تستمر على نطاق واسع وتطال جميع الطبقات الاجتماعية والمناطق في العالم. وإلى جانب تسهيل الوصول إلى العدالة، من اللازم أيضاً أن تكون هناك أماكن إقامة لهؤلاء النسوة اللواتي اضطرن إلى ترك منازلهن. ويمكن أن يحدث هذا الأمر بدعم من الحكومات والشراكات المجتمعية. ويمكن أن تشمل الشراكة مع المجتمع المدني في هذا الصدد مراكز للتدخل أثناء الأزمات، ومنازل للإقامة القصيرة، والدعم العاطفي.

وإننا نشاطر المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة قلقها بشأن حبس النساء في السجون والأعداد المتزايدة من نساء الشعوب الأصلية في السجون، وعدم توفر الدعم القانوني مما يجعل الوصول إلى العدالة أمراً صعباً بالنسبة لهن.

ومما يثلج صدرنا أن بيرو صدّقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١ واعتمدت العديد من البرامج والقوانين والخطط والسياسات للنهوض بالمرأة، بما في ذلك قانون التنمية التربوية للفتيات والمراهقين في الأرياف. ولقد أنشأت زامبيا أيضاً، خلال السنوات العشرين الماضية، وزارة الرؤساء والشؤون التقليدية وعينت نساءً في مناصب رئيسية.

التحديات

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء.
- نشر المعلومات باللغة المحلية وتوافر مرافق الترجمة.

- البث الإذاعي للبرامج الزراعية.
- منح الأسر المعيشية التي تعيلها إناث، وكذلك النساء، الحق في امتلاك الأراضي، بدون أن تعيقها التقاليد الثقافية عن القيام بذلك.
- الزراعة الحافظة للتربة باستخدام حكمة الشعوب الأصلية.
- احترام حقوق الشعوب الأصلية والاعتراف بحكمة نساء الشعوب الأصلية ودعم ممارساتهن التقليدية التي تتسم بإقامة علاقة متناغمة مع الطبيعة.
- تحسين إجراءات الحصول على البيانات ونشرها، وضمان إدماجها للبعد الجنساني. مزيد من الشفافية والحساسية.
- حماية حقوق الإنسان للنساء المهاجرات، وللنساء والفتيات اللواتي تم الاتجار بهن، وتوفير الحماية الاجتماعية لهن بغض النظر عن وضعهن فيما يتعلق بنظم الهجرة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والحماية، والعدالة، وسبل الانتصاف.

التوصيات

- الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة وبناء قوتها الرامية إلى تعزيز المجتمعات السلمية والتحويلية والبيئة المستدامة من خلال توفير التثقيف والفرص مدى الحياة.
- القيام، بمشاركة المرأة، بسن وتنفيذ تدابير قانونية واجتماعية لمنع العنف ضد المرأة في المنزل وفي الأماكن العامة وهيئة الظروف التي ستعمل على تسهيل الصحة النفسية للنساء والأسر.
- سن التشريعات الوطنية التي تتيح للمرأة المشاركة والقيادة على قدم المساواة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والالتزام بتلك التشريعات.
- تأمين بيئة عمل تراعي الفوارق بين الجنسين والمشاركة في عبء الرعاية الذي تتحمله النساء عن طريق التحول الثقافي.
- تنفيذ التوصية رقم ٢٠٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية الشاملة لحماية النساء في حالات الضعف.
- تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية للمساواة بين الجنسين.

دمج الممارسات الثقافية التقليدية في النظام الصحي، فعلى سبيل المثال، تجري في بعض المجتمعات القبلية عملية إحياء لاستخدام الأدوية القبلية. ويجري تدريب النساء القبلات كعاملات في مجال صحة المجتمع وتعليمهن كيفية الحفاظ على الحدائق العشبية في كل أسرة معيشية.

ضمان مشاركة المرأة والمجتمعات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولقد حظي هذا البيان بتأييد المنظمات التالية:

جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، والقيادة الدومينيكية، ومنظمة إدموند رايس الدولية، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، ومنظمة الكأس المقدسة، ومنظمة يونانيمما الدولية.